ليبيا: وكيل نيابة يتعرض للاعتداء على يد قوات حفتر ومنظمات حقوقية تستنكر

16 - يونيو - 2023

طرابلس – «القدس العربي»: قالت وسائل إعلام محلية ومنصات على مواقع التواصل الاجتماعي، إن عناصر تابعة لكتيبة طارق بن زياد اعتدت على وكيل النيابة أحمد القطعاني في بنغازي.

ويتولى القطعاني منصب رئيس نيابة الأملاك العامة جنوب بنغازي، التي شكلها النائب العام في جميع مدن ليبيا للنظر في الاستيلاء على الأراضي والأملاك العامة. وبدوره، فتح تحقيقًا في عدد من الملفات وعمليات السطو على الأملاك العامة.

وعبرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بليبيا عن إدانتها الاعتداء على وكيل النيابة الابتدائية في جنوب بنغازي أحمد القطعاني من قبل عناصر عسكرية، وإهانة كرامته الإنسانية بمقر عمله.

وحذرت في بيان، الخميس، من خطورة مثل هذه الأفعال الخارجة عن القانون، معتبرة أنها تؤثر على عمل ومكانة النيابة العامة والجهاز القضائي، وتحد من هيبة القضاء الوطني، في وقت تحتاج فيه ليبيا لتأكيد قدرتها على تحمل تدابير المحاسبة القضائية وتحقيق العدالة والإنصاف بذاتها بدلاً من ملاحقة مواطنيها من القضاء الدولي.

وأوضحت المنظمة أن الاعتداء على عضو النيابة العامة عمل يمس منصة القضاء ومنظومة العدالة، ويعد انتهاكًا جسيمًا لحرمة النيابة العامة باعتبارها أحد مقومات دولة القانون وحصونها المنيعة.

كما طالبت قوات حفتر بضرورة كبح تصرفات عناصرها التي قالت إنها زادت وتيرتها بالمنطقة الشرقية تحديدًا، لافتة إلى أن مصادرها أن هناك عناصر تابعة لقيادة حفتر تتصرف بشكل فردي ولا تخضع لتعليمات القيادة ولا تلتزم بالتدرج الهرمي الصارم المطبق بالمؤسسات العسكرية.

وتستمر حوادث الاعتداء والخطف خارج إطار القانون في المدن الخاضعة لسيطرة حفتر والتي تمارسها كتائبه وقواته المسلحة.

وفي أيار/مايو الماضي، أعلنت منظمة رصد الجرائم في ليبيا أن جهاز الأمن الداخلي في بنغازي قد "اختطف" عضو مؤسسة "برقة موطني" الحقوقية، خالد المرغني، بسبب "انتقاداته لحوادث الخطف على منصة كلوب هاوس".

وأضافت المنظمة عبر صفحتها على "فيسبوك" أن اختطاف المرغني تم في الأول من شهر أيار/مايو الحالي، مشيرة إلى أن عائلته قد فقدت الاتصال به ولم تتمكن من زيارته أو معرفة مصيره.

وأدانت بشدة استمرار حملات الخطف والاعتقال التعسفي ضد نشطاء المجتمع المدني في المنطقة الشرقية، وحمّل السلطات في شرق ليبيا المسؤولية القانونية الكاملة.

كما طالبت المنظمة السلطات بالكشف عن مصير المرغني وإطلاق سراحه،

والعمل على محاسبة المسؤولين.

وفي مارس الماضي، قالت منظمة العفو الدولية إن الميليشيات وقوات الأمن والجماعات المسلحة في ليبيا مازالت تواصل احتجاز آلاف الأشخاص تعسفياً، بالإضافة إلى القبض على عشرات المتظاهرين والمحامين والصحافيين والنشطاء، وفق قولها. وقالت في تقرير، إن عدداً من المدنيين تعرضوا لمحاكمة عسكرية وفق إجراءات اتسمت بـ"الجور المفضوح"، حسب وصفها.

وأوضحت العفو الدولية أنه من بين الضالعين في ارتكاب انتهاكات، كتيبة طارق بن زياد وكتيبة 128 التابعتان لحفتر، وجهاز الأمن الداخلي، وجهاز دعم الاستقرار، وقوة الردع، وقوة العمليات المشتركة، وفق قولها.

وأضاف التقرير أن عدة دول، من بينها الإمارات وتركيا وروسيا، انتهكت قانون حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة عام 2011، خلال احتفاظها بمقاتلين أجانب ومعدات عسكرية في ليبيا.

وحسب التقرير، تمتع مسؤولون وأفراد المليشيات والجماعات المسلحة المسؤولون عن ارتكاب جرائم بحصانة شبه كاملة من المحاسبة والعقاب.

وأفاد بأنه على مدار العام، اكتشفت مقابر جماعية بمدينة ترهونة لأشخاص يعتقد بأنه تم قتلهم على يد مليشيا الكانيات، ومقابر أخرى في سرت لأشخاص يعتقد أنهم قتلوا على يد منتسبين لتنظيم الدولة، وفق التقرير.

وقال التقرير إن 143 ألف شخص نازح داخلياً في ليبيا، مضيفاً أن آلاف العائلات من درنة وبنغازي لم تتمكن من العودة إلى ديارها بسبب الخوف، وفق تعبيره.

وأضاف أن نازحين من تاورغاء لم يتمكنوا من العودة إلى بيوتهم بسبب افتقارها إلى الخدمات الأساسية.

وحسب التقرير، تعرض لاجئون ومهاجرون لانتهاكات واسعة على أيدي مسؤولين بالدولة والجماعات المسلحة مع الإفلات من العقاب.

وأضاف التقرير أن قوات حرس السواحل الليبي المدعومة من الاتحاد الأوروبي

وجهاز دعم الاستقرار قد عرضوا حياة لاجئين ومهاجرين للخطر أثناء عبورهم البحر، وفق التقرير.

كما أضاف أن نحو 20 ألف مهاجراً أعيدوا إلى ليبيا، وسط ظروف احتجاز سيئة ومَرَضِية، بحسب التقرير.

وأفاد بأن جماعات مسلحة تابعة لحفتر قامت بإجلاء مهاجرين دون اتباع الإجراءات المتبعة ودون إعطائهم ما يكفي من الطعام، حسب التقرير.

وقال التقرير إن عقوبة الإعدام ما زالت سارية في ليبيا، ومنها محاكم عسكرية في المنطقة الشرقية فادحة الجور، وفق التقرير.

وأوضحت العفو الدولية أن قوات حفتر فرضت حصاراً على النفط في شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو من العام الماضي، ما أدى إلى نقص في الكهرباء، وفق قولها.

كلمات مفتاحية

نسرين سليمان

اترك تعليقاً

لن يتم نشر عنوان بريدك الإلكتروني. الحقول الإلزامية مشار إليها بـ *

التعليق *

الاسم *

البريد الإلكتروني *

إرسال التعليق

عمر علي يونيو 17, 2023 الساعة 7:57 م

الحل السلمي والايجابي في ليبيا يتم عن طريق اقامة نظام ديموقراطي حقيقي وذلك لن يتم مادام خليفة حفتر والدول المساندة له يريدون اجهاض التجربة الديموقراطية في ليبيا بواسطة ما يسمى بالجيش الليبي الوطني وبقية المليشيات المماثلة.

رد

إشترك في قائمتنا البريدية

أدخل البريد الالكتروني *

اشترك

النسخة المطبوعة

سياسة

صحافة

مقالات

تحقيقات

ثقافة

منوعات

لايف ستايل

الإقتصاد

رياضة

وسائط

الأسبوعي

جميع الحقوق محفوظة © 2023 صحيفة القدس العربي

adberries